٢٠١٨

تقرير التطورات النقدية والمصرفية

الربع الثالث ٢٠١٨م

وكالة الأبحاث والشئون الدولية

إدارة الأبحاث الاقتصادية

مؤسسة النقد العربي السعودي

Saudi Arabian Monetary Authority

جدول المحتويات

الجزء	رقم الصفحة
الملخص التنفيذي	٣
أولًا : السياسة النقدية	٤
١-١ معدل العائد والاحتياطي القانوني	٤
١-٢ أسعار الفائدة	٤
ثانيًا : التطورات النقدية	٤
٢-١ عرض النقود	٤
٢-٢ القاعدة النقدية	٥
ثالثًا : تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد	٥
١-٣ الأصول الاحتياطية	٦
رابعًا : تطورات النشاط المصرفي	٧
١-٤ الودائع المصرفية	٧
٢-٤ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية	٧
٣-٤ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية	٧
٤-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام	٨
٥-٤ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية	١٠
٦-٤ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي	١٠
خامسًا : القطاع الخارجي	١١
سادسًا : تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي	١٢
سابعًا : تطورات سوق الأسهم المحلية	١٣
ثامنًا : صناديق الاستثمار	١٣
تاسعاً : مؤسسات الإقراض المتخصصة	١٤
عاشرًا : التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثالث ٢٠١٨م	١٥
الحادي عشر : أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثالث ٢٠١٨م	١٥

الملخص التنفيذي

قررت مؤسسة النقد خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م رفع معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) من ٢,٠ إلى ٢,٢٥ في المئة، وكذلك قررت رفع معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) من ٢,٥ إلى ٢,٧٥ في المئة. وظلت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧,٠ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤,٠ في المئة. كما استمرت المؤسسة بالحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أذونات المؤسسة بمقدار ٣,٠ مليار ريال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م. وارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الثالث من عام ٢٠١٨م ليصل إلى ٢,٦١٩٢ في المئة.

وسجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م ارتفاعًا نسبته ٠,٦ في المئة ليبلغ ١٨١٥,٥ مليار ريال، وانخفضت القاعدة النقدية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م بنسبة ٤,٦ في المئة لتبلغ ٣١١,٥ مليار ريال، وتشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى تسجيل إجمالي الموجودات الأجنبية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م ارتفاعًا نسبته ٠,١ في المئة ليبلغ ١٨٩٢,٦ مليار ريال، كما سجل إجمالي الأصول الاحتياطية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م ارتفاعًا نسبته ٠,١ في المئة ليبلغ ١٩٠٢,٠ مليار ريال.

وسجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م ارتفاعًا نسبته ١,٤ في المئة ليبلغ نحو ١٦٣٦,٥ مليار ريال. كما بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٨م حوالي ٢٣٣٠,٨ مليار ريال، بارتفاع نسبته ٠,٨ في المئة. وارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م بنسبة ١,٨ في المئة لتبلغ ١٧٨٦,٨ مليار ريال، وتشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م مقداره ٧١,٩ مليار ريال مقارنةً بعجز مقداره ٢٠,٢ مليار ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٧م.

كما انخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م بنسبة ٥,٧ في المئة لتبلغ ١٠٦٣٥,٩ مليار ريال. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م ما يقارب ٥٢٥,٣ مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها ١٨٤,٢ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى.

وسجل المؤشر العام لأسعار الأسهم انخفاضًا ربعيًا في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٨م بنسبة ٣,٨ في المئة ليبلغ ٧٩٩٩,٥ نقطة، مقارنةً بارتفاع نسبته ٥,٦ في المئة في الربع السابق.

وانخفض إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الثالث من عام ٢٠١٨م بنسبة ١,٠ في المئة ليبلغ ١١٧,٩ مليار ريال. وارتفع إجمالي الممنوح الفعلي من القروض في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ١٠,٩ في المئة (٠,٢ مليار ريال)، وإجمالي القروض المسددة لمؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ١٣,٣ في المئة (٠,٦ مليار ريال) وذلك حسب أحدث البيانات المتوفرة.

أولًا: السياسة النقدية

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي.

١-١ معدل العائد والاحتياطي القانوني

قررت المؤسسة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م رفع معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) من ٢,٠ إلى ٢,٢٥ في المئة، وكذلك قررت رفع معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) من ٢,٥ إلى ٢,٧٥ في المئة.

وقد بلغ المتوسط اليومي لما قامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء نحو ١٣٧,٠ مليون ريال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م مقابل ٤٨٩,٠ مليون ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م، فيما بلغ المتوسط اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس ٥٠,٠ مليار ريال للربع الثالث من عام ٢٠١٨م مقارنة بنحو ٥٤,٥ مليار ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م.

وظلت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧,٠ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤,٠ في المئة.

١-٢ أسعار الفائدة

لتشجيع المصارف المحلية على توجيه السيولة نحو الإقراض، استمرت المؤسسة بالحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أذونات المؤسسة بمقدار ٣,٠ مليار ريال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م. وقد ارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الثالث من عام ٢٠١٨م ليصل إلى ٢,٦١٩٢ في المئة. وبلغ الفارق بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالريال (SAIBOR) والدولار (LIBOR) لفترة ثلاثة أشهر خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٨م نحو ٢٨ نقطة أساس لصالح الريال مقارنة بحوالي ٨ نقاط أساس في الربع الثاني لعام ٢٠١٨م. أما بالنسبة لسعر صرف الريال مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي البالغ ٣,٧٥ ريال.

وفيما يخص عمليات مقايضة النقد الأجنبي (Foreign Exchange)، لم تقم المؤسسة بإجراء أي عمليات مقايضة مع البنوك المحلية في الربع الثالث من عام ٢٠١٨م.

ثانيًا: التطورات النقدية

٢-١ عرض النقود

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م ارتفاعًا نسبته ٠,٦ في المئة (١١,٣ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٨١٥,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٣ في المئة (٢٢,٥ مليار ريال) في الربع السابق. وحقق ارتفاعًا سنويًا نسبته ٢,٤ في المئة (٤٢,١ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ١).

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن٣) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م، يُلاحظ انخفاض عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) بنسبة ٠,٧ في المئة (٥٢,٨ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٢٠١,٣ مليار ريال أو ما نسبته ٦٦,٢ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣)، وسجل عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) ارتفاعًا نسبته ١,٥ في المئة (١٧,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما سجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٤,٦ في المئة (٥٢,٨ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م انخفاضًا طفيفًا نسبته ٠,١ في المئة (٢,١ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٦٢٧,٦ مليار ريال أو ما نسبته ٨٩,٦ في المئة من

إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع ربعي نسبته ٠,٥ في المئة (٧,٧ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٠,٥ في المئة (٨,٤ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

٢-٢ القاعدة النقدية

انخفضت القاعدة النقدية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م بنسبة ٤,٦ في المئة (١٥,١ مليار ريال) لتبلغ ٣١١,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٧ في المئة (١٤,٧ مليار ريال) في الربع السابق، في حين حققت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٠,٨ في المئة (٢,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبتحليل مكونات القاعدة النقدية، يلاحظ أن الودائع لدى المؤسسة في الربع الثالث من عام ٢٠١٨م انخفضت بنسبة ٠,٧ في المئة (٠,٧ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٠٠,٠ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ١,٣ في المئة (١,٣ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت انخفاضًا سنويًا نسبته ٥,٣ في المئة (٥,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجل النقد في الصندوق انخفاضًا نسبته ١٠,٠ في المئة (٣,٦ مليار ريال) ليبلغ نحو ٣٢,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٣,٨ في المئة (٤,٤ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضًا سنويًا نسبته ٠,٧ في المئة (٠,٢ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما انخفض النقد المتداول خارج المصارف بنسبة ٥,٧ في المئة (١٠,٩ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٧٩,٠ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٥,٠ في المئة (٩,٠ مليار ريال) في الربع السابق. في حين سجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٤,٩ في المئة (٨,٤ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

ثالثًا: تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى تسجيل إجمالي الموجودات الأجنبية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م ارتفاعًا نسبته ٠,١ في المئة (٢,٣ مليار ريال) ليبلغ ١٨٩٢,٦ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٨ في المئة (٥٠,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٤,٦ في المئة (٨٢,٩ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما سجل صافي الأصول الأجنبية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م ارتفاعًا نسبته ٠,٢ في المئة (٢,٩ مليار ريال) ليبلغ ١٨٧٤,٧ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٢,٨ في المئة (٥٠,٨ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٤,٧ في المئة (٨٣,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع

رسم بياني رقم ١ : عرض النقود

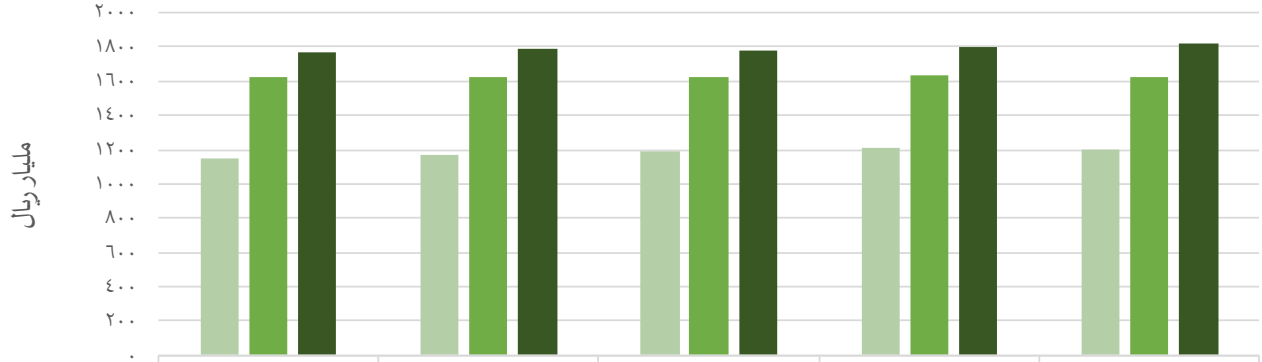

	سبتمبر - ١٧	ديسمبر - ١٧	مارس - ١٨	يونيو - ١٨	سبتمبر - ١٨
عرض النقود ن١	١١٤٨,٥	١١٧٢,٢	١١٩١,٩	١٢٠٩,٣	١٢٠١,٣
عرض النقود ن٢	١٦١٩,٢	١٦٢٠,٠	١٦٢٢,٠	١٦٢٩,٧	١٦٢٧,٦
عرض النقود ن٣	١٧٧٣,٤	١٧٩١,١	١٧٨١,٦	١٨٠٤,٢	١٨١٥,٥

المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٢).

وحقق إجمالي الودائع بالعملة المحلية لجهات أجنبية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م انخفاضًا نسبته ٣,١ في المئة (٠,٦ مليون ريال) ليبلغ نحو ١٧,٩ مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته ٠,١ في المئة (١٦,٩ مليون ريال) خلال الربع السابق، كما سجل انخفاضًا سنويًا نسبته ٣,٢ في المئة (٠,٦ مليون ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

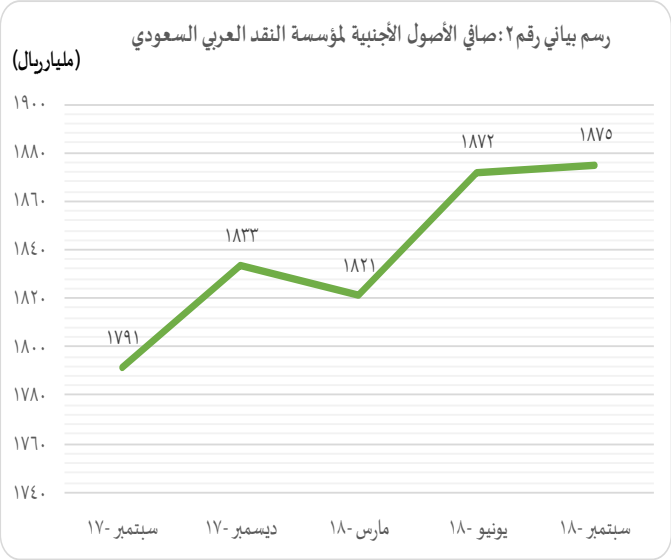

٣-١ الأصول الاحتياطية

سجل إجمالي الأصول الاحتياطية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م ارتفاعًا نسبته ٠,١ في المئة (٢,٢ مليار ريال) ليبلغ ١٩٠٢,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٧ في المئة (٤٩,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما سجّل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٤,٥ في المئة (٨٢,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٣). وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م مقارنةً بالربع السابق، فقد ارتفع وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي بنسبة ٧,٦ في المئة (٤٢١,٠ مليون ريال) ليبلغ نحو ٦,٠ مليار ريال، وارتفع رصيد حقوق السحب الخاصة بنسبة ١,٠ في المئة (٠,٣ مليار ريال) ليبلغ ٣٠,٠ مليار ريال، وارتفعت الاستثمارات في الأوراق المالية في الخارج بنسبة ٠,٢ في المئة (١,٨ مليار ريال) لتبلغ ١٢٠٤,٨ مليار ريال. في حين حقق بند النقد الأجنبي والودائع في الخارج انخفاضًا طفيفًا نسبته ٠,١ في المئة (٠,٣ مليار ريال) لتبلغ ٦٥٩,٦ مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب النقدي عند ١٦٢٤ مليون ريال.

رسم بياني رقم٣: الأصول الاحتياطية

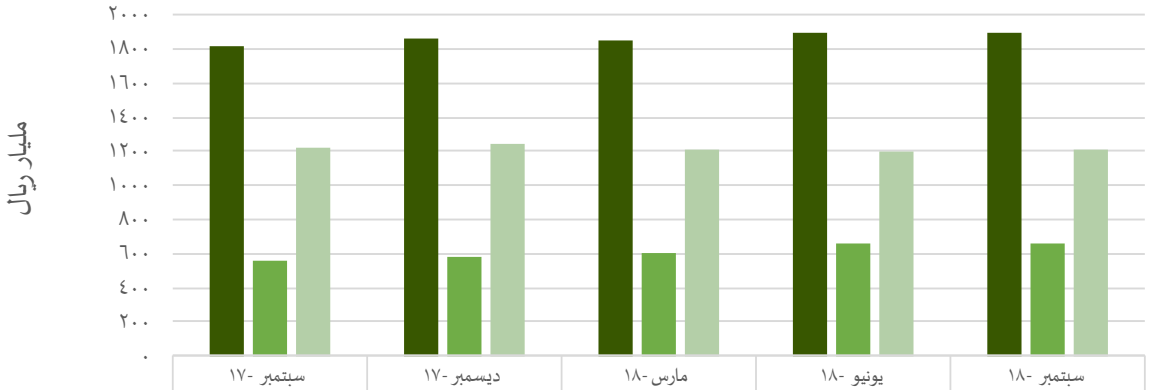

	سبتمبر -١٧	ديسمبر -١٧	مارس -١٨	يونيو -١٨	سبتمبر -١٨
إجمالي الأصول الاحتياطية	١٨١٩,٦	١٨٦١,٦	١٨٥٠,٢	١٨٩٩,٨	١٩٠٢,٠
نقد أجنبي وودائع في الخارج	٥٥٦,٠	٥٨٥,٢	٦٠٥,٦	٦٥٩,٩	٦٥٩,٦
استثمارات في أوراق مالية في الخارج	١٢٢٥,٨	١٢٣٩,٧	١٢٠٦,٥	١٢٠٣,٠	١٢٠٤,٨

رابعًا: تطورات النشاط المصرفي

٤-١ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م ارتفاعًا نسبته ١,٤ في المئة (٢٢,٢ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٦٣٦,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٨ في المئة (١٣,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد ارتفاعًا سنويًا نسبته ٢,١ في المئة (٣٣,٧ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م، يتضح ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة ٠,٣ في المئة (٢,٨ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٠٢٢,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٨ في المئة (٨,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت الودائع تحت الطلب ارتفاعًا سنويًا نسبته ٤,٥ في المئة (٤٤,٤ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ١,٤ في المئة (٥,٩ مليار ريال) لتبلغ ٤٢٦,٣ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٣ في المئة (٩,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهدت في المقابل انخفاضًا سنويًا نسبته ٩,٤ في المئة (٤٤,٤ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وارتفعت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة ٧,٧ في المئة (١٣,٤ مليار ريال) لتبلغ ١٨٧,٩ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٩,٣ في المئة (١٤,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٢١,٩ في المئة (٣٣,٧ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٤).

٤-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٨م حوالي ٢٣٣٠,٨٠ مليار ريال، مسجلًا بذلك ارتفاعًا بنسبة ٠,٨ في المئة (١٨,٨ مليار ريال)، مقابل ارتفاع نسبته ٢,٢ في المئة (٤٩,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٢,١ في المئة (٤٧,٧ مليار ريال).

٤-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م انخفاضًا نسبته ٢,٥ في

رسم بياني رقم ٤: الودائع المصرفية حسب النوع

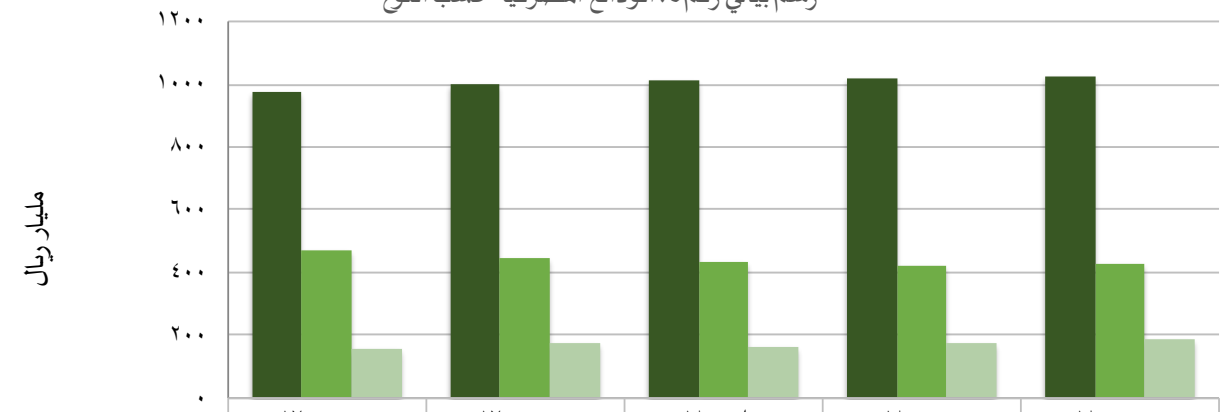

	سبتمبر-١٧	ديسمبر-١٧	مارس-١٨	يونيو-١٨	سبتمبر-١٨
الودائع تحت الطلب	٩٧٧,٨	١٠٠٠,١	١٠١١,٠	١٠١٩,٤	١٠٢٢,٣
الودائع الزمنية والإدخارية	٤٧٠,٧	٤٤٧,٨	٤٣٠,١	٤٢٠,٤	٤٢٦,٣
الودائع الأخرى شبه النقدية	١٥٤,٢	١٧١,١	١٥٩,٦	١٧٤,٥	١٨٧,٩

المئـة (٥,٦ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢٢١,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٢ في المئة (١٣,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين شهد انخفاضًا سنويًا نسبته ٨,٩ في المئة (٢١,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، وشكلت الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من العام ٢٠١٨ ما نسبته ٩,٥ في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنةً بما نسبته ٩,٨ في المئـة في نهاية الربع السابق. وسجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م انخفاضًا نسبته ١٠,٣ في المئة (٩,٣ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٨٠,٨ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٧,٣ في المئة (٢٥,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق. وشهدت ارتفاعًا سنويًا نسبتـه ١٤,٨ في المئة (٦,٣ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، مشكلةً بذلك ما نسبته ٣,٥ في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنةً بما نسبته ٣,٩ في المئة في نهاية الربع السابق. وارتفع صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٨م بنسبة ٢,٧ في المئة (٣,٧ مليار ريال) ليبلغ ١٤٠,٦ مليار ريال مقارنةً بانخفاض نسبتـه ٥,١ في المئة (٧,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين شهد صافي الأصول الأجنبية للمصارف انخفاضًا سنويًا نسبته ٩,٨ في المئة (١٥,٢ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٥).

٤-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام (ويشمل الحكومي وشبه الحكومي) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م بنسبة ١,٨ في المئة (٣١,١ مليار ريال) لتبلغ ١٧٨٦,٨ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ١,٩ في المئة (٣٢,٤ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا بنسبة ٥,٣ في المئة (٨٩,٦ مليار ريال). كما ارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام من إجمالي الودائع المصرفية إلى ١٠٩,٢ في المئة مقارنة بنسبة ١٠٨,٨ في المئة في نهاية الربع السابق.

٤-٤-١ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م بنسبة ١,٠ في المئة

رسم بياني رقم ٥: الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية

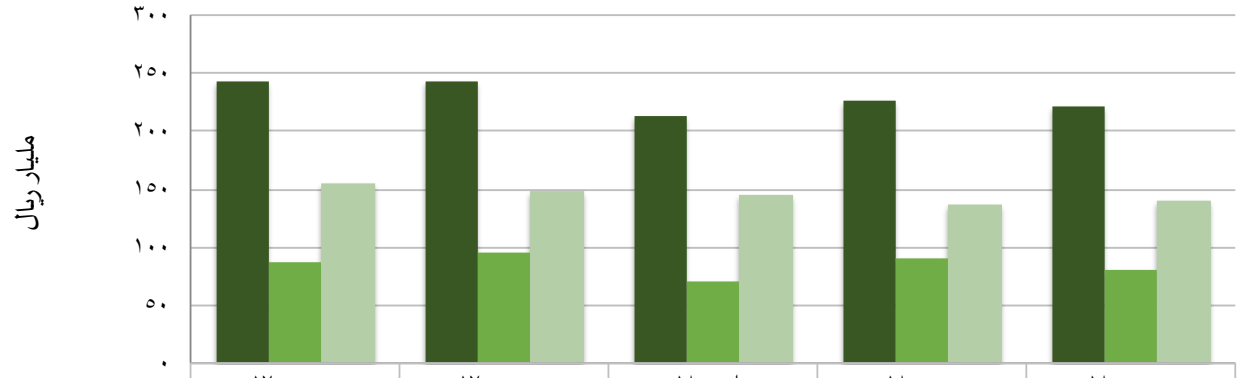

	سبتمبر-١٧	ديسمبر-١٧	مارس-١٨	يونيو-١٨	سبتمبر-١٨
الأصول الأجنبية	٢٤٣,٠	٢٤٢,٤	٢١٣,٨	٢٢٧,١	٢٢١,٤
المطلوبات الأجنبية	٨٧,٢	٩٤,٥	٦٩,٥	٩٠,٢	٨٠,٨
صافي الأصول الأجنبية	١٥٥,٨	١٤٧,٩	١٤٤,٣	١٣٦,٩	١٤٠,٦

(١٤,٤ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٤٤١,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٤ في المئة (١٩,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته ١,٩ في المئة (٢٦,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما انخفضت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٨م إلى ٨٨,١ في المئة، مقارنة بنسبة ٨٨,٤ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

٤-٤-٢ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م بنسبة ٥,١ في المئة (١٦,٧ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٣٤٥,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٠ في المئة (١٢,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٢٢,٤ في المئة (٦٣,١ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وارتفعت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٨م إلى حوالي ٢١,١ في المئة مقارنة بنسبة ٢٠,٣ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

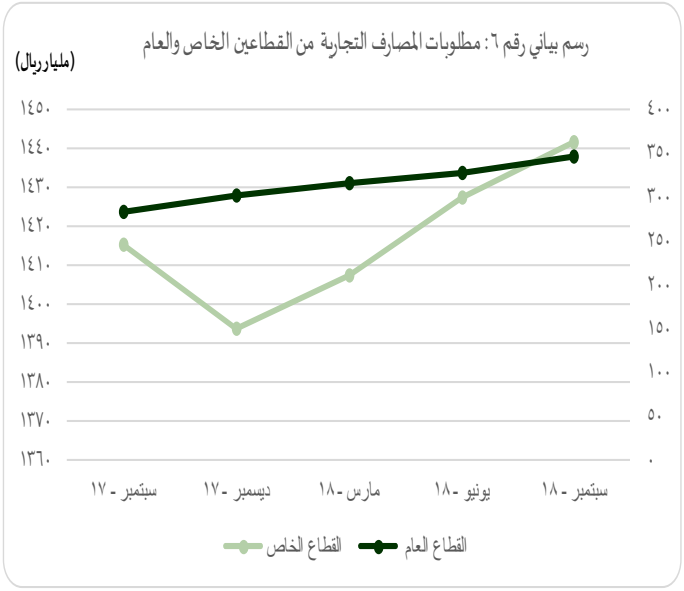

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي طويل الأجل ارتفاعًا نسبته ١٨,٧ في المئة (٧٧,٨ مليار ريال) ليبلغ نحو ٤٩٤,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٢ في المئة (١٣,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين حقق الائتمان المصرفي متوسط الأجل انخفاضًا نسبته ١٤,٨ في المئة (٤٠,١ مليار ريال) ليبلغ ٢٣٠,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٧ في المئة (٤,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق الائتمان المصرفي قصير الأجل انخفاضًا نسبته ٣,٠ في المئة (٢١,٥ مليار ريال) ليبلغ ٧٠٥,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٣ في المئة (٣٠,٣ مليار ريال) في الربع السابق.

٤-٤-٣ مطلوبات المصارف التجارية حسب النشاط الاقتصادي

ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م بنسبة ١,١ في المئة (١٦,٢ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٤٣٠,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٥ في المئة (٢٠,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق ارتفاعًا سنويًا نسبته ١,٥ في المئة (٢١,٤ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة ٩,٩ في المئة (٤,٤ مليار ريال)، ولقطاع التمويل بنسبة ٤,٥ في المئة (١,٧ مليار ريال)، ولقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٣,٨ في المئة (٠,٦ مليار ريال)، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة ٣,٣ في المئة (٣,٢ مليون ريال)، ولقطاع الخدمات بنسبة ٢,٩ في المئة (٢,١ مليار ريال)، ولقطاع الصناعة والانتاج بنسبة ٢,٩ في المئة (٤,٩ مليار ريال)، وللقطاعات الأخرى بنسبة ٠,٩ في المئة (٥,٠ مليار ريال). في المقابل انخفض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التعدين والمناجم بنسبة ٦,٠ في المئة (١,٣ مليار

ريال)، ولقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ٣,٧ في المئة (١,٩ مليار ريال)، ولقطاع النقل والاتصالات بنسبة ٣,٣ في المئة (١,٧ مليار ريال)، ولقطاع التجارة بنسبة ٠,٣ في المئة (٠,٨ مليار ريال).

٤-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

انخفض رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م بنسبة ٤,٢ في المئة (١٤,١ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٣١٨,٨ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٠ في المئة (٦,٧ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٠,٦ في المئة (١,٩ مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق. وانخفضت نسبة رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٨م إلى ١٩,٥ في المئة مقارنة بما نسبته ٢٠,٦ في المئة في الربع السابق. وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الثالث من عام ٢٠١٨م حوالي ١٢,٤ مليار ريال مقارنة بنحو ١١,٩ مليار ريال في الربع السابق، أي بارتفاع نسبته ٤,٢ في المئة (٠,٥ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٤ في المئة (٠,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق.

وارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ ٢٠٨١ فرعًا في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٨م، أي بزيادة قدرها ٣ فروع مقارنة بالربع السابق، في حين ارتفع عدد الفروع بنسبة ٣,٠ في المئة (٣١ فرعًا) مقارنة مع الربع المقابل من العام السابق.

٤-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

٤-٦-١ مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م بنسبة ٩,٩ في المئة (٧١,٢ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٦٤٤,٩ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٥ في المئة (٢٥,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجل انخفاضًا سنويًا نسبته ٦,٦ في المئة (٤٥,٦ مليار ريال). وبمقارنة إجمالي المشتريات من المصارف المحلية بالربع السابق يلاحظ الانخفاض بنسبة ٣٢,٠ في المئة (٣٨,١ مليار ريال)، والانخفاض كذلك في المشتريات من المصارف الخارجية بنسبة ١١,٣ في المئة (٤٠,٦ مليار ريال)، وانخفض إجمالي المشتريات من المصادر الأخرى بنسبة ٢٠,٥ في المئة (٣,٨ مليار ريال)، وانخفض المشتريات من العملاء بنسبة ٣,٠ في المئة (٣,٢ مليار ريال) في حين ارتفعت المشتريات من مؤسسة النقد بنسبة ١٢,٩ في المئة (١٤,٥ مليار ريال). (رسم بياني رقم ٧).

٤-٦-٢ مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض إجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م بنسبة ٤,٠ في المئة (٢٥,٩ مليار ريال) ليبلغ نحو ٦٢٥,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٩ في المئة (٦,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت المبيعات انخفاضًا سنويًا نسبته ٩,٧ في المئة (٦٧,٣ مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق.

وبمقارنة إجمالي مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ انخفاض في المبيعات للوزارات والبلديات بنسبة ٨٦,٤ في المئة (٠,٢ مليار ريال)، والمبيعات لمؤسسة النقد بنسبة ١٤,١ في المئة (٠,٢ مليار ريال)، والمبيعات للمصارف داخل المملكة بنسبة ١٤,٠ في المئة (١١,٧ مليار ريال)، والمبيعات للمصارف خارج المملكة بنسبة ٩,١ في المئة (٢١,٦ مليار ريال)، والمبيعات المنسوبة لأغراض محددة (مقاولون أجانب، وتحويلات شخصية، واستثمارات بالخارج) بنسبة ٧,١ في المئة (٦,٤ مليار ريال)، فيما لم تسجل المبيعات للصيارفة خلال الربع الأول أي مبيعات. في حين ارتفعت المبيعات لجهات

حكومية بنسبة ٣٨,٥ في المئة (٦,٦ مليار ريال)، والمبيعـــات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة ٣,٤ في المئـــة (٧,٥ مليار ريال). (رسم بياني رقم ٧).

خامسًا: القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

ارتفعت قيمة الصادرات في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ٤٩,٠ في المئة لتبلغ نحو ٢٨٢,٦ مليار ريال مقارنةً بنحو ١٨٩,٧ مليار ريال في الربع المقابل من عام ٢٠١٧م، حيث ارتفعت قيمة الصادرات النفطية بنحو ٥٤,٢ في المئة لتبلغ ٢٢٢,٦ مليار ريال، وارتفعت الصادرات الأخرى بنحو ٣٢,٧ في المئة (تشمل إعادة التصدير) لتبلغ ٦٨,١ مليار ريال. كما ارتفعت قيمة الواردات (سيف) في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ٤,٩ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام ٢٠١٧م لتبلغ نحو ١٣٢,٩ مليار ريال.

ميزان المدفوعات

٥-١ الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م مقداره ٧١,٩ مليار ريال مقارنةً بعجز مقداره ٢٠,٢ مليار ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٧م. ويعود تحقيق هذا الفائض إلى تحقيق فائض في ميزان السلع والخدمات قدره ٩٩,٠ مليار ريال مقارنةً بفائض قدره ٤,٢ مليار في الربع المقابل من عام ٢٠١٧م، حيث سجل ميزان السلع فائضًا قدره ١٦٠,٨ مليار ريال وذلك نتيجة لارتفاع الصادرات السلعية بنسبة ٤٩,٥ في المئة لتبلغ ٢٨٢,٦ مليار ريال مقارنةً بحوالي ١٨٩,١ مليار ريال في الربع المقابل من عام ٢٠١٧م، وانخفاض الواردات السلعية (فوب) بنسبة ٥,٥ في المئة لتبلغ ١٢١,٨ مليار ريال مقارنة بنحو ١١٥,٤ مليار ريال في الربع المقابل من عام ٢٠١٧م، وانخفاض عجز حساب الخدمات من ٦٩,٥ مليار ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٧م إلى ٦١,٨ مليار ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م. فيما انخفض

رسم بياني رقم٧: مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الاجنبي

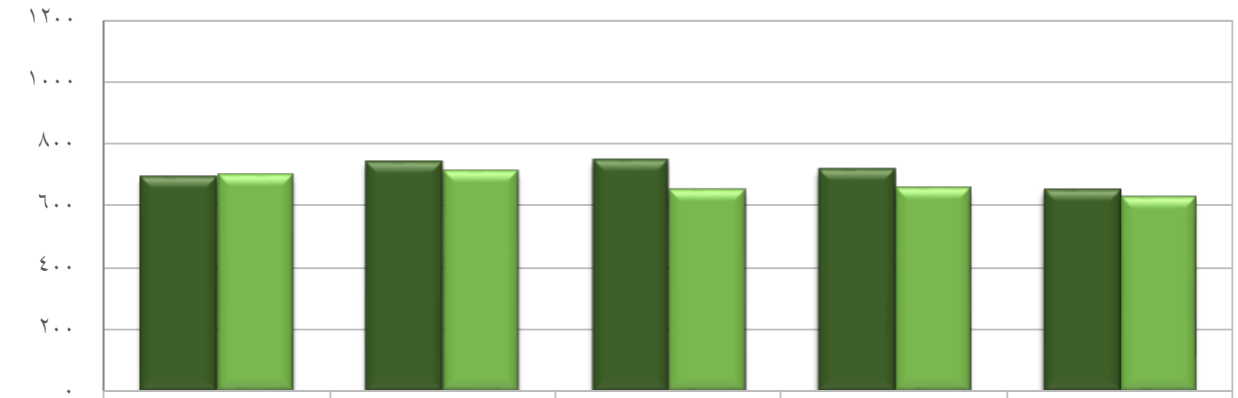

	سبتمبر-١٧	ديسمبر-١٧	مارس-١٨	يونيو-١٨	سبتمبر-١٨
مشتريات	٦٩٠,٤	٧٣٦,٦	٧٤١,٩	٧١٦,١	٦٤٤,٩
مبيعات	٦٩٢,٧	٧٠٨,٤	٦٤٥,٣	٦٥١,٣	٦٢٥,٤

فائض ميزان الدخل الأولي من عام ٢٠١٨م إلى ٩,٢ مقابل ١١,٧ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، وارتفع عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة ٠,٥ في المئة ليصل إلى ٣٦,٢ مليار ريال مقابل ٣٦,١ مليار ريال في الربع الثاني من العام السابق.

٥-٢: الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨ م تدفقًا للخارج بقيمة ٠,٧ مليار ريال مقابل تدفق للخارج بنحو ١,١ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

٥-٣: الحساب المالي

ارتفع بند صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بقيمة ٤,٨ مليار ريال وذلك بسبب ارتفاع قيمة صافي حيازة الأصول المالية في الخارج البالغة ٨,١ مليار ريال عن قيمة صافي تحمّل الخصوم في الداخل والتي قدرت بحوالي ٣,٣ مليار ريال. كما انخفض صافي استثمارات الحافظة بمبلغ ٤٢,٠ مليار ريال مقابل انخفاض بمبلغ ٣٠,٤ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بمبلغ ٤٤,١ مليار ريال مقابل ارتفاع بمبلغ ٣٤,٩ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وسجل صافي الأصول الاحتياطية ارتفاعًا بمبلغ ٤٨,٨ مليار ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م مقابل انخفاض بمبلغ ٢٥,٢ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث ارتفعت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ ٥٠,٠ مليار ريال (الناتج من ارتفاع بند العملة والودائع بمبلغ ٥٤,٩ مليار ريال) مقابل انخفاض بمبلغ ٢٦,١ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق (الناتج من انخفاض بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ ٤١,٢ مليار ريال).

سادسًا: تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي

٦-١ نظام سريع

انخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م بنسبة ٥,٧ في المئة (٦٤١,٤ مليار ريال) لتبلغ ١٠٦٣٥,٩ مليار ريال، وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة ٩٩٧٠,٦ مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي ٦٦١,٩ مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو ١٥٥٦,٧ مليار ريال، بانخفاض نسبته ٧,٣ في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف ٩٠٧٥,٨ مليار ريال، بانخفاض نسبته ٥,٤ في المئة عن الربع السابق.

٦-٢ مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م ما يقارب ٥٢٥,٣ مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها ١٨٤,٢ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م نحو ٢٦٠,٩ مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها ٥٧,٧ مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي حوالي ١٨,٥ ألف جهاز في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٨م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو ٢٨,٧ مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٨م حوالي ٣٣٩,٠ ألف جهاز.

٦-٣ المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الثالث من عام ٢٠١٨م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي ٨٦٨ ألف شيكًا بقيمة إجمالية بلغت ٨٨,١ مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو ٧٧٤ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٦٤,٨ مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات بين المصارف حوالي ٩٤ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٢٣,٣ مليار ريال.

سابعًا: تطورات سوق الأسهم المحلية

سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم انخفاضًا ربعيًا في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٨م بنسبة ٣,٨ في المئة ليبلغ ٧٩٩٩,٥ نقطة، مقارنةً بارتفاع نسبته ٥,٦ في المئة في الربع السابق، في حين حقق ارتفاعًا سنويًا نسبته ٩,٨ في المئة مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق. وانخفض عدد الأسهم المتداولة في الربع الثالث من عام ٢٠١٨م بنسبة ٣٢,٠ في المئة ليبلغ حوالي ٧,١ مليار سهم، مقارنةً بانخفاض نسبته ٥,٣ في المئة خلال الربع السابق. وحقق عدد الأسهم المتداولة انخفاضًا سنويًا نسبته ٨,٦ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام ٢٠١٧م. وانخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م بنسبة ٢٥,٦ في المئة لتبلغ نحو ١٧٧,٢ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٠,٤ في المئة خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٣,٧ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وانخفضت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٨م بنسبة ٤,٢ في المئة لتبلغ ١٩٠٠ مليار ريال مقارنةً بارتفاع بلغت نسبته ٦,٠ في المئة في نهاية الربع السابق، في حين حققت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعًا سنويًا بنسبة ١٠,٤ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م انخفاضًا نسبته ١٦,٣ في المئة ليبلغ حوالي ٥,٢ مليون صفقة، مقارنةً بانخفاض نسبته ١,٢ في المئة في الربع السابق، وسجل عدد الصفقات ارتفاعًا سنويًا نسبته ١٠,٧ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٨).

ثامنًا: صناديق الاستثمار

انخفض إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الثالث من عام ٢٠١٨م بنسبة ١,٠ في المئة (١,٢ مليار ريال) ليبلغ ١١٧,٩ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٩ في المئة (١,٠ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق ارتفاعًا سنويًا نسبته ٤,٦ في المئة (٥,٢ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

رسم بياني رقم٨: مؤشر سوق الأسهم

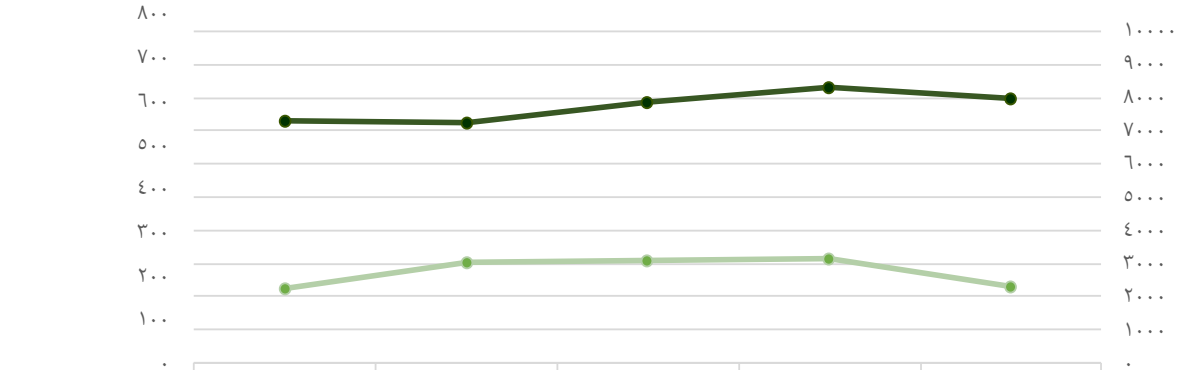

	سبتمبر -١٧	ديسمبر -١٧	مارس -١٨	يونيو -١٨	سبتمبر -١٨
مؤشر سوق الاسهم	٧٢٨٣	٧٢٢٦	٧٨٧١	٨٣١٤	٨٠٠٠
قيمة الاسهم المتداولة	١٧١	٢٢٩	٢٣٧	٢٣٨	١٧٧

المصدر: تداول، وهيئة السوق المالية.

وبتحليل إجمالي صناديق الاستثمار، يلاحظ انخفاض الأصول المحلية في الربع الثالث من عام ٢٠١٨م بنسبة ٠,٩ في المئة (٠,٩ مليار ريال) لتبلغ ١٠٣,٠ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٩,٤ في المئة (٨,٩ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت الأصول المحلية ارتفاعًا سنويًا نسبته ١٧,١ في المئة (١٥,٠ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجلت الأصول الأجنبية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م انخفاضًا نسبته ٢,١ في المئة (٠,٣ مليار ريال) لتبلغ ١٤,٩ مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته ٣٩,٥ في المئة (٩,٩ مليار ريال) في الربع السابق. في حين سجلت انخفاضًا سنويًا نسبته ٣٩,٧ في المئة (٩,٨ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وارتفع عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الثالث من عام ٢٠١٨م بنسبة ٥,٠ في المئة (١٥,٨ ألف مشترك) ليبلغ ٣٢٦,٩ ألف مشترك، مقارنةً بارتفاع نسبته ٥,٦ في المئة (١٦,٤ ألف مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين ارتفاعًا سنويًا نسبته ٣٩,٠ في المئة (٩١,٧ ألف مشترك) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أمّا بالنسبة لعدد الصناديق العاملة فاستقر عند ٢٦٤ صندوق.

تاسعًا: مؤسسات الإقراض المتخصصة

إشارة إلى أحدث البيانات المتوفرة عن مؤسسات الإقراض المتخصصة، سجل إجمالي القروض القائمة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م انخفاضًا ربعيًا نسبته ١,٢ في المئة (٢,٨ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢٣١,١ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٣ في المئة (٣,١ مليار ريال) في الربع السابق. وحقق في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٨م انخفاضًا سنويًا نسبته ٣,٤ في المئة (٨,١ مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من عام ٢٠١٧م. أما فيما يخص إجمالي الممنوح الفعلي من القروض في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م، فقد ارتفع بنسبة ١٠,٩ في المئة (٠,٢ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٦٨,٩ في المئة (٤,٥ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضًا سنويًا نسبته ٤٧,٤ في المئة (٢,٠ مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من عام ٢٠١٧م. وارتفع إجمالي القروض المسددة لمؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ١٣,٣ في المئة (٠,٦ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٣٧,٤ في المئة (٢,٦ مليون ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٣,٨ في المئة (٠,٢ مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من عام ٢٠١٧م. وسجل صافي إقراض مؤسسات الإقراض المتخصصة في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٨م عجزًا بلغ ٢,٧ مليار، أي بارتفاع في نسبة العجز بنسبة ١٥,٣ في المئة مقارنة بالربع السابق.

وبتفصيل مؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م، يلاحظ انخفاض القروض الممنوحة من صندوق التنمية العقارية في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ٤٥,٤ في المئة (٠,٥ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ١٦,٢ في المئة (٠,١ مليار ريال) في الربع السابق. في المقابل حققت القروض الممنوحة من صندوق التنمية الصناعية السعودي ارتفاعًا بنسبة ١٧٤,٣ في المئة (٠,٦ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٩٢,٤ في المئة (٤,٥ مليار ريال) في الربع السابق، وانخفضت القروض الممنوحة من صندوق التنمية الزراعية بنسبة ٢٥,٣ في المئة (٠,٢ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ١٩,٣ في المئة (١٧,٤ مليون ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من بنك التنمية الاجتماعية بنسبة ١٠,٣ في المئة (٥٨,٧ مليون ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٣٩,٩ في المئة (٠,٥ مليار ريال) في الربع السابق.

وبالنسبة لتسديد مبالغ الإقراض خلال الربع الثاني من عام

٢٠١٨م، يلاحظ ارتفاع حجم المبالغ المسددة إلى صندوق التنمية الصناعية السعودي بنسبة ٤٤٣,٤ في المئة (١,١ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٨٦,٦ في المئة (١,٥ مليار ريال) في الربع السابق، وانخفاض حجم المبالغ المسددة إلى بنك التنمية الاجتماعية بنسبة ١٤,٧ في المئة (٠,٤ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٧,٥ في المئة (٠,٩ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفاع حجم المبالغ المسددة إلى صندوق التنمية الزراعية بنسبة ٢٠,٩ في المئة (٣١,٢ مليون ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٢٣,٩ في المئة (٤٦,٨ مليون ريال) في الربع السابق، في حين انخفض حجم المبالغ المسددة إلى صندوق التنمية العقارية بنسبة ١١,٠ في المئة (٠,٢ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٤,٢١ في المئة (٦٦,٣ مليون ريال) في الربع السابق.

عاشرًا: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م

- أكدت المؤسسة على البنوك وشركات التأمين وإعادة التأمين وشركات التمويل العاملة بالمملكة بضرورة الحصول على معرف للكيانات القانونية (Legal Entity Identifier (LEI، لتمكين الجهات الرقابية والإشرافية من تقييم المخاطر المحتملة والمحافظة على الاستقرار المالي، ومراقبة المتعاملين في الأسواق المالية.
- تأكيد المؤسسة على جميع البنوك والمصارف بضرورة تمكين أجهزتها في المتاجر من قبول العمليات الشرائية المنفذة من البطاقات المصدرة من البنوك البحرينية وكذلك تمكين عملاء البنوك والمصارف المحلية من إتمام العمليات الشرائية في مملكة البحرين من خلال الربط المباشر مع نظام المدفوعات في مملكة البحرين.
- أكدت المؤسسة على البنوك العاملة في المملكة بضرورة الالتزام باعتماد آلية التصديق الإلكتروني وتطوير الإجراءات الداخلية لتتوائم مع الخدمات الإلكترونية التي تقدمها غرفة الرياض، للتحقق من الوثائق والشهادات والمحررات والمصادقة عليها عبر البوابة الإلكترونية E-SERVICE.
- شددت المؤسسة على البنوك وشركات التأمين وإعادة التأمين وشركات التمويل وشركات الصرافة العاملة بالمملكة بأهمية المساهمة في برنامج صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان "اعتزاز" لكافة القوات العسكرية بالمملكة العربية السعودية تقديرًا لدور منسوبي القوات العسكرية في حفظ الأمن والأمان.

الحادي عشر: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨م

- الموافقة على الترخيص للمصرف العراقي للتجارة بفتح فرع له في المملكة، وتفويض معالي وزير المالية بالبت في أي طلب لاحق بفتح فروع أخرى للمصرف.
- الموافقة على تأسيس شركة مملوكة للحكومة لتقديم الخدمات الزراعية برأسمال لا يتجاوز ملياري ريال سعودي.
- الموافقة على تحويل وحدة تنمية الإيرادات غير النفطية إلى مركز باسم (مركز تنمية الإيرادات غير النفطية)، والموافقة على الترتيبات التنظيمية للمركز.
- الموافقة على تحويل مكتب ترشيد الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي إلى مركز باسم "مركز تحقيق كفاءة الإنفاق"، والموافقة على الترتيبات التنظيمية للمركز.
- الموافقة على تحويل "مصلحة أملاك الدولة" إلى هيئة عامة باسم "الهيئة العامة لعقارات الدولة" وعلى الترتيبات التنظيمية لها.

مؤسسة النقد العربي السعودي

Saudi Arabian Monetary Authority